

مركز بناء السلام والديمقراطية

(BRIDGE)

Peace Building And Democracy Think Tank

ph: 963 11 27 72 334----mob: 963 955 71 11 22

<https://www.facebook.com/Bridge.Thinktank> [Bridge.syr@gmail.com](mailto:Bridge.syr@gmail.com)



# نشرة اقتصاد في اسبوع

نشرة اقتصادية اسبوعية تعنى بالاقتصاد و السوق السوري

نشرة اقتصاد في اسبوع العدد 2 تموز 20 / 2013

## الدولار 185 ليرة و سعي المركز لا يصله حتى 150 ليرة بحلول العيد

ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الى 185 بعد تدخل المصرف المركزي بخمسين مليون يورو على عدة جلسات حيث قام بتوفير الدولار لشركات الصرافة للشراء بسعر 183.15، على أن تبيعه الشركات للمواطنين بسعر 185 ليرة سورية، واعدأ بالوصول إلى عتبة الـ150 ليرة مع حلول عيد الفطر وأبدى المركزي بحسب المصدر خلال الاجتماع، استعداداً لشراء الدولار من الراغبين بالبيع، واستعداده أيضاً إلى تزويد شركات الصرافة بالسيولة اللازمة لشراء الدولار من المواطنين.



وأكد حاكم "مصرف سورية المركزي"، أديب ميالة، خلال الاجتماع إلى سعي المركزي لإيصال سعر الدولار حتى عتبة 150 ليرة سورية خلال فترة العيد.

فيما أكد مدير عام "المصرف التجاري" فراس سلمان، أن التجاري وبناء على توجيه "المصرف المركزي" سيعاود مطلع الأسبوع القادم بيع اليورو للمواطنين للاحتياجات الشخصية، بموجب التعليمات التي صدرت مؤخراً عن "المصرف المركزي"، الخاصة بتدخل المركزي في سوق القطع عن طريق التجار.

وذكر سلمان لموقع "سيربانديز" الإلكتروني، أن سبب التوقف تقني بما يتعلق بالربط الشبكي بين المركزي والتجاري، وتمت معالجته، حيث سيتم بيع 1000 يورو شهرياً على ألا يتجاوز البيع 10 آلاف سنوياً، وذلك في أربعة أفرع وهم "الميسات - البرامكة - المزة - باب" توم.

ويتقاضى التجاري بموجب التعليمات عمولة على عمليات بيع القطع الأجنبي، بما لا يتجاوز 5 بالألف من قيمة العملية، ويتابع المركزي تطورات ومستجدات العرض والطلب في سوق القطع بهدف ضبط سعر صرف الليرة.

الحد الأعلى	الحد الأدنى	اسعار العملات مقابل الليرة
185	180	الدولار الأمريكي
262	255	اليورو
199.25	197086	جنيه استرليني
4	4	روبل روسي
21	21	يوان صيني
23	23	ريال سعودي
35	34	درهم اماراتي
185.46	184.16	دينار اردني
102	99	ليرة تركية
27	26	جنيه مصري



### أسعار الذهب و المعادن

السعر	عيار الذهب
7000 ل.س	عيار 21 غرام
6000 ل.س	عيار 18 غرام
60000 ل.س	ليرة ذهب عيار 22
58000	ليرة ذهب عيار 21
51200	الليرة الرشادية
120.65	غرام الفضة الخام

## أسعار القمح والذرة والأرز والذهب عالمياً وما يقابلها في الليرة السورية

بلغ السعر العالمي للقمح اليوم 245 دولاراً للطن الواحد أي ما يعادل 46 ليرة سورية للكيلو غرام، بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء السورية 190 ليرة.

فيما بلغ سعر الذرة العالمي 210 دولار للطن، أي ما يعادل 39 ليرة سورية للكيلو غرام، كما بلغ سعر الرز العالمي 525 دولار للطن، أي ما يعادل 99 ليرة سورية للكيلو غرام.

ويبلغ سعر فول الصويا العالمي 540 دولار للطن أي ما يعادل 102 ليرة سورية للكيلو غرام، أما سعر السكر العالمي بلغ 463 أي ما يعادل 87 ليرة سورية للكيلو غرام.

ويبلغ سعر أونصة الذهب عالمياً 1279 دولار، أي ما يعادل 243010 ليرة سورية للأونصة، وعليه بلغ سعر غرام الذهب عيار 21، 6836 ليرة سورية.

## المركزي يعرض على المصارف رفع الفوائد على

## الإيداعات بنسبة أعلاها 40%

ذكرت مصادر مصرفية، أن "مصرف سورية المركزي" عرض على المصارف رفع الفوائد على الإيداعات بنسبة أعلاها 40%.

ونقلت صحيفة "تشرين" الحكومية، عن المصادر قولها إن: "المصرف عرض طرح منتج جديد للمودعين بالليرة مدة سنة بحيث تتحمل البنوك الفوائد الاسمية فقط، بينما تدفع العلاوة من قبل الدولة، من دون السماح بالاقتراض أو الإقراض خلال الفترة التي سيتم فيها طرح هذا المنتج أيضاً، بما يحقق دعم الليرة وتتراوح الفوائد الممنوحة للمودعين حسب الاقتراح من 25-40%".

وبينت أنه "هذا العرض يأتي بسبب الدين خسروا بسبب تراجع قيمة الليرة نحو 75% من القوة الشرائية لإيداعاتهم، وتركز محور المقترحات برفع قيمة الفوائد على الودائع المصرفية".

وكشفت المصادر أن "تطبيق هذا المقترح على أصحاب الإيداعات الكبيرة، وتساءلت مصادر مطلعة في مصارف خاصة لتشرين عن المصادر التي يمكن أن تأتي فيها المصارف بهذه الفوائد العالي".

وأضافت أن "الاقتراح لم يأت على ذكر المقترضين القدامى وهذا بدوره يؤدي لامتناع المقترضين عن السداد، كما أنه لم يميز بين المواطنين العاديين والشركات الكبرى والتي هي بحكم القانون مجبرة على الاحتفاظ بالليرة السورية".

وتخوف هؤلاء من مسألة تمديد الكتلة المالية في حال تطبيق هذا الاقتراح بقدر ارتفاع الفوائد أي 40% في السنة، حيث ستصبح كل 100 ليرة بمعدل 140 ليرة، وقد ينتج عنه دلولة أو تضخم بيد الدولة، وخاصة إذا أضفنا نسبة الفائدة 40% إلى العلاوة الربعية إلى فوائد البنك 11% فسترتفع النسبة إلى 70%.

ورأى البعض أن "الحل ليس في رفع الفوائد بل في لجم الأسعار وتثبيت السعر، وأن صاحب الإيراد الثابت الذي ليس عنده إيداعات هو المتضرر الحقيقي من تمديد الليرة، فضلاً عن أن هذا المقترح ساوى بين من يملك مليوناً ومن يملك مليار ليرا".

بدوره، قال أستاذ في كلية الاقتصاد عابد فضلية، إنه: "مادام من غير المسموح للمصرف أن يقرض فهي خسارة صافية للمصرف بمقدار الفوائد الاسمية، مبيناً أن الغاية من الاقتراح هي سحب مبالغ من المضاربة في سوق القطع، لكن الوجه السلبي هو خلق المزيد من الاتكماش في السوق الاستثمارية والتجارية".

وبين أن "هناك تخوفاً في حال رفع الفائدة أن ينتج عنه تغطية بالعجز، وتغطيتها من المخزون بالليرة السورية".

وأفاد مدير المعلوماتية في "المصرف العقاري" مجد سلوم، أن "تعويض المودعين غير منحهم بدل إيداعاتهم بما يعادله بالقطع الأجنبي ولكن بالليرة السورية بتاريخ سحب الإيداع هو أفضل من رفع الفوائد بنسبة 30%، إلا أن هذه الطروحات تبقى هي من ضمن أدوات التدخل التي يقرها البنك المركزي وتنفذها المصارف".

وأشار إلى أنه "لابح لأخيرة لتعديل الفائدة الدائنة من دون قرار من المركزي"، مبيناً أن "الهدف من خطوة تبديل الإيداع بما يعادل قيمته بالقطع الأجنبي هو الحفاظ على ودائع الناس والقوة الشرائية لليرة بحيث تمتنع الناس عن تحويل أموالها للدولار فالذي لديه إيداع 100 ليرة لا يأخذ مقابلها 200 ألف بعد فترة ولكنها تحافظ على قيمتها فإن كانت 100 ألف تساوي 1000 دولار يجب أن تساوي القيمة ذاتها بعد سنة".

ولفت سلوم إلى أن "هذه الخطوة قد تنعكس سلباً على المصارف بما سيفرض عليها منح فوائد أعلى، ويفترض وفق هذه التجربة أن تحمل الدولة هذه الخسارة أو تحملها المصارف إلى أن تستعيد الليرة عافيتها وهذا قد يكون جزءاً من حل شامل".

## ماذا حصل اليوم بين الدولار والليرة السورية: خسائر لشركات

## الصرافة وأرباح للدولار المزور والسلع لم تتأثر

فاد محللون ماليون لموقع "الاقتصادي" أنّ سياسة "مصرف سورية المركزي" نجحت في التدخل المتدرج خلال الأيام العشرة الماضية، والتي أوصلت السوق لهبوط آلي لقيمة الدولار أمام الليرة بعدما شهدت الأيام الماضية هبوطاً حراً لقيمة الليرة أمام الدولار.

وأوضح الخبراء: "ففي الوقت الذي وصل فيه الدولار إلى أكثر من 300 ليرة سورية، دون أي تدخل من المركزي السوري، تدخل الأخير على مراحل بدأها ببيع الدولار لشركات الصرافة على أن يتبعه للعموم بسعر 250 ل.س ثم 240 ل.س بعد يومين ثم بـ230 ليرة في اليوم الثالث، وهو الأمر الذي خلق حالة من الهلع، بأن الهبوط مستمر، وخلق شعوراً بأنه سيستمر بالهبوط إلى 220 ثم 210 ثم 200 ل.س، حيث استطاع المركزي إيصال السوق السوداء إلى 200 ل.س للدولار دون أن يتدخل بأقل من 230 ل.س للدولار".

وأطلق بعض المحللين على حالة الارتفاع الحاد والهبوط الحاد بالفقاعة المؤقتة، التي تشكل فرصة للشراء أو البيع، لكنهم حذروا من أنّ الحالتين تعتبران حالة مثالية لانتشار الدولار المزور، لأنّ الارتفاع الكبير يشجع الذين يمتلكون الدولار المزور والذي حذر منه مصرف سورية المركزي قبل أيام، سيقبلون على البيع، كما أنّ الهبوط الحاد كالذي نشهده اليوم، هو فرصة لظهور ممتلكي الدولارات المزورة في الشوارع لبيعها للاستفادة من طمع الكثيرين بالاستفادة من هذه الفقاعة الهابطة قبل أن تذهب.

وقد أبلغ موقع "الاقتصادي" اليوم عن بعض حالات بيع الدولارات في المرجة بدمشق، وصلت إلى 190 ل.س من قبل أفراد مجهولين ضمن الشارع، كما رصد مندوب "الاقتصادي" شخصاً عراقي الجنسية يعرض بعض الدولارات للبيع بجانب إحدى شركات الصرافة.

واستبعد الخبراء للاقتصادي، ماتناقلته بعض الأبناء دون مصدر رسمي عن احتمال بيع الدولارات المزورة ضمن شركات الصرافة، لأنها خاضعة لرقابة المركزي، وتمتلك جميعها أجهزة كشف التزوير على ثلاث مراحل.

وتزامنت حالة الهبوط اليوم مع استمرار شركات الصرافة بعرض الدولار بسعر 230 ل.س دون توفر الزبائن، الأمر الذي كبدها خسائر كبيرة نتيجة شرائها بسعر 227 ل.س أمس من المركزي على أمل بيعه بسعر 230، لكن ما حصل هو العكس، فقد أقبل العشرات من المواطنين والتجار لبيع دولاراتهم إلى شركات الصرافة وفقاً لسعر 227 ل.س لكن الشركات اعتذرت عن الشراء.

ولم يؤثر هذا الهبوط الحاد على أسواق السلع في دمشق على العموم من خلال جولة قام بها موقع "الاقتصادي"، لأن تجار السلع كان يعتبرون هذا الهبوط مؤقتاً، ولايكترون به،

وتوقع تجار أنه في حال استقر سعر الدولار نحو الـ200 على مدى الاسبوع القادم، فإن أسعار السلع ستخفض متأثرة بارتفاع قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية.

## مصادر في هيئة الضرائب: على المكلفين المتضررين تقديم طلباتهم

## لهذه الأسباب تضطر شركات الصرافة لبيع الدولار للمضاربين وتحرم المواطن الاقتصادي - تقرير خاص:

تابع مندوب موقع "الاقتصادي" عمليات بيع الدولار من قبل الشركات الصرافة التي حصلت على كميات تراوحت بين 200 و 250 ألف دولار أمس والاسبوع الماضي، مع تكرار الملاحظات، وهي نفاذ الكمية خلال ساعات، وبيع كميات كبيرة للتجار والمضاربين، فيما يبقى المواطن صاحب الحاجة لغرض السفر أو التعليم في الخارج أو حتى الادخار المحدود، محروماً من تلبية حاجته، حيث تقتصر بعض الشركات على بيع المواطن كمية لا تتجاوز ألف دولار، بينما يحظى تجار كبار وأصحاب الواسطات على حاجتهم دون عناء أو دبر.

ومن خلال مصادر شركات الصرافة، علم موقع "الاقتصادي" أن شركات ومكاتب الصرافة تعتبر نفسها "مضطرة" للتصرف بهذه الطريقة وبيع التجار الكمية الأكبر من الدولارات التي حصلت عليها الشركة أو المكتب من المركزي، لهذه الأسباب:

في التدخل الأول الذي حصل الاسبوع الماضي باع المصرف المركزي جميع شركات الصرافة، وبقرار الإلزامي كميات تتراوح بين 100 و 250 ألف دولار بسعر 247.50 ل.س على أن يبيعه بسعر 250 ل.س، ولكن كثيراً من الشركات والمكاتب، لم تكن تملك السيولة لدفع قيمة المبلغ بالليرة السورية، لأن رأسمال المكاتب على سبيل المثال 50 مليون ليرة، وهناك قسم منها مودع لدى المركزي (احتياطي إلزامي) وقسم في أعمال أخرى، وهو الأمر الذي اضطرها تحت قرار المركزي بضرورة شراء الدولارات للاقتراض من التجار أو المضاربين، تحت وعد أن يعيدوا لهم المبلغ بالدولار أي أن يحصلوا على قيمة المبلغ الذي اقترضته الشركة أو المكتب بالدولار المخفض 250 ل.س كما في التدخل السابق، وبالتالي يمكن للتاجر الذي أقرض شركة ما 10 ملايين ليرة سورية أن يحصل بدلاً منها على 40 ألف دولار، كما حصل الاسبوع الماضي وبيعهما بسعر 260 ل.س.

وبحسب مصادر شركات الصرافة، وللتأكيد على أن المركزي أجبر الشركات على الشراء حتى ولو لم تكن تملك السيولة، ذكرت المصادر أن شركتين تعرضتا للعقوبة المالية بين 100 و 200 ألف ليرة سورية، بسبب عدم شراء أحدهما للدولار وبسبب تأخر الثانية بالدفع.

ويحسب مندوب "الاقتصادي" ففي التدخل السابق الاسبوع الماضي باعت إحدى الشركات نصف المبلغ تقريبا للمواطنين، ثم أبلغتهم نفاذ الكمية لتحتفظ بالباقي لسداد قيمة القرض للتاجر الذي اقترضت منه، وهذا ما يبرر سرعة نفاذ الكمية.

وفي التدخل الذي حصل أمس وبيع المركزي فيه حوالي سبعة شركات كميات تراوحت بين 200 و 250 ألف دولار بسعر 237.63 ل.س ليتم بيعها للمواطنين بسعر 240 ل.س، فقد ألغى المصرف المركزي قرار الإلزام بالشراء لكنه ألزم بالكمية، حيث ألزمت شركات بشراء بين 400 و 600 ألف دولار، ما أدى إلى أن معظم الشركات التي اشترت اقترضت جزءاً كبيراً من السيولة من تجار وأعداتها لهم بالدولار بسعر 240 ل.س.

## مدير حماية المستهلك: الأسعار مازالت مرتفعة بالرغم من

### انخفاض سعر الصرف

أوضح مدير حماية المستهلك في "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك" قناص مرعي، أنه في صباح أمس، تم توجيه كافة مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، للقيام بجولات جماعية على الأسواق الرئيسية والفرعية، والإطلاع على أسعار الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية والمنظفات، وطلب من جميع التجار الجملة والمحلات إعطاء الفواتير التي على أساسها تم تسعير المواد ومطابقتها بالأسعار المطروحة، وخاصة بعد انخفاض سعر الصرف وجدنا أن الأسعار مازالت مرتفعة، وفي حال عدم إظهار الفواتير أو إعطائها يتم إجراء الضبوط اللازمة وإغلاق محلات المخالفين وإتباع الإجراءات القانونية.

ولفت وفق موقع "سيريانديز" الإلكتروني، إلى أن حصة دمشق من المراقبين الجدد بلغت ما بين 50 إلى 55 مراقب، والذين خضعوا لدورة المراقبين التمهينيين التي أقامتها مديرية حماية الأسعار في "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك"، بهدف إعداد كادر مؤهل وقادر على مراقبة الأسعار وتوفير المواد وصلاحتها للاستهلاك.

وأوضح مرعي إن المراقبين سيتم توزيعهم على كافة القطاعات من أفران ومحطات وقود وأسواق، مع المراقبين قديمين للإطلاع على الأسلوب المتبع بالإضافة إلى ما تم اكتسابه المراقب الجديد في الدورة، وتعتبر هذه الخطوة إضافة للعمل وزيادة عدد المراقبين عبر دوريات جماعية للتأكد من الالتزام بالأسعار وضبط الأسواق بشكل فطلي وعلمي.

وأكد مرعي إن سياسية التسعير تقسم إلى مواد إستراتيجية تسعر من قبل الوزارة، ومواد تسعر من قبل المحافظة وفق إنتاج المحافظة، مثال ذلك "الحليب الألبان والاجبان"، لا يمكن تسعيرها في حلب عبر الوزارة، لأننا بحاجة لدراسة بيان الكلفة وإضافة هامش الربح والعملية سوف تأخذ وقت، فمن الأجدى أن يكون تسعيرها من قبل كل محافظة عبر لجان موجودة في كل محافظة مشكلة من عدة مديريات، والتسعير لهذه المواد يكون محلي مكاني تقدم لجنة قيمة المنتج والكلفة ووضع هامش الربح وتسعر المادة على هذا الأساس.

## الجمارك: أسعار المواد الغذائية في الأسواق أكثر بأربع مرات عن

### أسعارها في المنافذ الحدودية

أكد معاون مدير الجمارك بدمشق محمد الحاج، خلال انعقاد مجلس "محافظة مدينة دمشق" أمس، عن الفارق الكبير بين أسعار السلع والبضائع المصرح عنها في المنافذ الحدودية وأسعارها في السوق المحلية، والتي تصل إلى أربعة أضعاف.

ووفق صحيفة "الثورة" الحكومية، ضرب الحاج مثالا على ذلك مادة التمر التي يتم التصريح عنها في المنافذ الحدودية بقيمة 130 ليرة للكيلو الواحد، بينما يباع بقيمة 600 ليرة في الأسواق المحلية، وقال: " هذا السعر المصرح عنه صحيح وليس وهمياً للتهرب من دفع الجمارك على هذه المادة، بل بالعكس فإنه من مصلحة المستورد التصريح عن القيم الحقيقية للبضائع، ويمكن أن يلجأ إلى التصريح عن قيم أعلى من الحقيقية للحصول على القسط الأجنبي".

وأشار إلى عمليات الربط الإلكتروني بين "الإدارة العامة للجمارك ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك"، ودوائرها لنقل البيانات الجمركية للمواد والبضائع والسلع وكافة المعلومات المتعلقة به، مثل القيمة المصرح عنها والكميات والأوزان بشكل إلكتروني، وتزويد "وزارة المالية" بنسخة عن هذه البيانات لاستيفاء الضرائب والرسوم المستحقة، إلا أن الربط لم يشمل كل الأمانات الجمركية.

## متاجر ومنافذ بيع في دمشق تبدأ بتخفيض الأسعار بالتزامن مع تراجع

### الدولار أمام الليرة

بدأت بعض المحال التجارية ومنافذ البيع في دمشق بوضع أسعار جديدة للسلع والمنتجات

بالتزامن انخفاض سعر الدولار في السوق أمام الليرة وبلوغه حوالي 185 ليرة، منخفضاً من

مستوى قياسي وصل إلى 320 ليرة منذ أسبوعين.

ويحسب مواطنين، فإن تخفيض الأسعار طال فقط البضائع المستوردة من الخارج من منظفات وأدوات تجميل وحفاضات أطفال وغيرها، في حين بقيت أسعار البضائع المصنعة محلياً على

حالتها دون انخفاض على عكس ما توقعه المواطنون. متابعة موقع الاقتصادي

## الاتحاد العام للحرفيين: أكثر من 450 ألف حرفي خارج التنظيم ونطالب بإحداث عناقيد صناعية



أكد رئيس "الاتحاد العام للحرفيين" ياسين السيد حسن، وجود ما يزيد عن 450 ألف حرفي خارج التنظيم الحرفي.

وأوضح وفق وكالة الأنباء الرسمية "سانا"، أن حل المشكلات التي تواجه الحرفيين، يكون يتمثل "الاتحاد العام للحرفيين واتحاد غرف الصناعة"، في اللجنة المشكلة لإعادة النظر بوضع الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى لوضع ضوابط للاستيراد والتصدير، بهدف الحفاظ على المنشآت الحرفية والصناعية واستمرارها في العمل وعدم إغلاقها.

ويطالب الاتحاد في مذكرته بإحداث عناقيد صناعية وحرفية داخل مناطق الحرف في المدن الصناعية، وتأسيس حواضن أعمال وتجمعات حرفية وقرى تراثية في بعض المناطق السياحية والمناطق الأخرى، والعمل على منح التراخيص الإدارية المؤقتة وتعديل قرار نظام إحداث واستثمار المناطق الصناعية، لتمليك الحرفيين المقاسم المخصصة لهم.

ويؤكد الاتحاد ضرورة تأمين المواد الأولية للحرفيين عن طريق شركات ومؤسسات القطاع العام، وإيقاف تصدير الجلود الوطنية وتخفيض رسوم التراخيص، وإعفاء المواد الداخلة في صناعة الأحذية والحقائب من الرسوم الجمركية،

ووضع ضوابط تنظيمية صريحة وواضحة للانتساب إلى غرف الصناعة والجمعيات الحرفية، وإعفاء الحرفيين من مصنعي المنتجات الشرقية من شرط الترخيص الصناعي، وتخفيض أسعار الكهرباء وتمليك الحرفيين المقاسم المخصصة لهم في المناطق الصناعية وتعديل نظام البناء في تلك المناطق.

ونوه إلى أن الصناعات الحرفية تسهم في توفير 60% من المنتجات الصناعية، الأمر الذي يحتم بذل المزيد من الجهود للتخفيف من معاناة أصحاب هذه المنشآت، في الظروف الراهنة التي دفعت أعدادا كبيرة منهم إلى ترك محلاتهم وآتهم وتغيير مهنتهم.

ولفت رئيس الاتحاد إلى أنه خلال الأزمة الراهنة، ازدادت معاناة الحرفيين التي بدأت منذ دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة التنفيذ، جراء دخول منتجات إلى السوق السورية بأسعار تنافسية ودخول منتجات آسيوية بشهادة منشأ عربية مزورة إلى السوق السورية، مستغلة أحكام الاتفاقية ما تسبب بإغلاق آلاف المنشآت الحرفية وتحول العاملين فيها إلى العمل بمهن أخرى، وضياح آلاف فرص العمل.

وتؤكد إحصائيات مديرية الاستثمار في "وزارة الصناعة" وجود نحو 98 ألف منشأة حرفية مرخصة في سورية، توفر نحو 225 ألف فرصة عمل تنتشر في مختلف المحافظات وتتبع لنحو 294 جمعية حرفية متخصصة، مع الإشارة إلى أن المنشآت الحرفية المرخصة أقل بكثير من العدد الفعلي الموجود على الأرض، لاسيما أن هذه المنشآت تشكل الجزء الأكبر من اقتصاد الظل الذي يشكل ما بين 35 و 40% من الاقتصاد الوطني، بحسب دراسات رسمية صادرة عن رئاسة "مجلس الوزراء".

وأشار رئيس "الاتحاد العام للحرفيين"، إلى أن الاتحاد يضم عشرات الجمعيات المتخصصة التي تم إدخال تقنيات متطورة إلى نطاق عملها. ما ساعد في زيادة ريعيتها الاقتصادية وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال والفنيين من أصحاب الخبرة وامتصاص جزء كبير من البطالة. إضافة إلى تأمين احتياجات السوق بأيسر السبل وبأقل الأسعار.

### تنظيم 32 ضبطاً تموينياً في اللاذقية

نظمت دوريات حماية المستهلك في "مديرية التجارة الداخلية" في اللاذقية 32 ضبطاً تموينياً في إطار تشديد الرقابة على جميع الفعاليات التجارية، وذلك لضبط حالات الغش والاحتيال. وقالت صحيفة "تشرين" الحكومية، إن: "الضبوط التموينية تتضمن حالات عدم الإعلان عن الأسعار وحيازة فواتير وعدم وجود مواصفات وبيع الخبز بالعدد والامتناع عن بيع الخبز وعدم الإعلان عن أجور نقل الركاب ومخالفة القوانين التموينية وغيره".

وقامت "مديرية حماية المستهلك" في اللاذقية بسحب 6 عينات أرز لدراسة الأسعار و3 عينات شامبو لفحص مطابقتها للمواصفات.

وفي سياق آخر، وافق المكتب التنفيذي لمجلس "محافظة اللاذقية" على تحديد قيمة تعرفة الركوب لسفرة واحدة في باصات النقل الداخلي 7 ليرات للراكب الواحد وتعديل أسعار السرافيس بعد تحديد الأجر المستحق للتعرفة الكيلومترية على خطوط السير، إضافة لتعديل أجور نقل أسطوانة الغاز المنزلي كما تم عرض مشاريع موازنات الأجهزة المحلية لعام 2014.

# آراء وخبرات

## محلل اقتصادي: رفع الرسوم والضرائب سينعكس على الأسعار وستؤثر على المواطن

أوضح أستاذ الاقتصاد بـ"جامعة دمشق" ياسر مشعل، أن الحكومة لا تدرس التكلفة المستقبلية لأي ارتفاع كما حدث عند رفع أسعار المازوت، حيث كان الهدف زيادة الرواتب، لكن امتصت تلك الزيادة .

وأوضح وفق صحيفة "الثورة" الحكومية، أن الفكرة الأساسية تتمحور حول إجراءات الفريق الاقتصادي الذي يبحث عن الحلول السهلة لرفع الخزينة، كرفع الأسعار وزيادة الضرائب بدون دراسة آثارها المستقبلية على المواطن، صحيح أن ذلك لن يمس المواطن بشكل مباشر لكن رفع أسعار تكلفة الكهرباء سترفع التكلفة وهذا سينعكس على ارتفاع الأسعار، الذي سيؤثر على المواطن .



وهذا ماتسميه انتقال الأث .

واقترح مشعل بدلاً من ضريبة الـ 5% التي شملت جميع الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة لن تلبى الطلب، ينبغي إصدار سندات إعادة الإعمار فإلسيولة ستكون أكبر، وسيشعر المواطن بأنه مساهم بإعادة الإعمار وسيكون هناك إقبال إذا ماسوقت بطريقة جيدة وحتى من ناحية العامل النفسي، فالسند أفضل من فرض الضريبة على المواطن وحتى التاجر.

بالمقابل فإن القرار سيكون له تأثير سلبي على الأسواق والمستهلك كما يقول أحد الخبراء الاقتصاديين، لأن المستهلك الحلقة الأخيرة التي ستصل إليه سلعة التاجر أو المصنع الذي زادت ضرائبه، وطبعاً فإن ذلك التاجر أو المصنع لن يخسر شيئاً سوى أنه يجبر ما دفعه من ضرائب ليأخذه من المستهلك، وسيقوم بوضع بند جديد ضمن جدول الإنتاج والتكاليف وهو بند رفع الضرائب لتحسب من الكلفة، وهذا ما سينعكس على السعر النهائي للسلعة التي سيتحملها المستهلك بالنهاية، علماً أن تاجرنا لن يقلل من هامش ربحه بل ربما يزيد عما كان عليه سابقاً، لكن مستهلكنا سينهك ارتفاع الأسعار خاصة مع انخفاض قدرته الشرائية .

بدوره بين أستاذ التحليل الاقتصادي في "جامعة دمشق" عابد فضلية، أن هذه الضريبة من نوع خاص واستثنائية تختلف في أهدافها وفلسفتها عن أي ضريبة أخرى، فعندما نقول فرض 5% على الضرائب والرسوم المتوجبة ليس من الدخل والأرباح، وهي مبلغ بسيط نسبياً ويؤثر دون شك على ذوي الدخل المحدود والدخول المنخفضة ولو كانت قليلة.

ولكن طالما أن غايتها أسمى من كونها مادية وتقليدية فهي مقبولة فقط من هذا الجانب/ باعتبارها كما ذكرت ذات أهداف سامية وتتعلق بمستقبل سورية وإعادة الأعمار وليس لأنها قليلة أو كثيرة.

من جهة ثانية يمكننا القول، إنها عادلة فيما بين المواطنين فمن يربح أكثر ويقبض أكثر هو من سيدفع الـ 5% من الضرائب والرسوم المستوجبة لهذا الهدف.

وأوضح أن تأثيرها على المواطن ولو كانت بنسب قليلة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي نعيشها، سيؤدي إلى قضم جزء من دخله هو في أمس الحاجة له، لو نظرنا للموضوع من الناحية المادية غير أن الحس العالي للوطنية عند المواطنين، وهدف الضريبة سيجعل من اقتطاعها أمراً غير مؤثر.

غير أن فضلية اشترط -كمواطن- على الحكومة أن تقتطع هذه المبالغ بشكل يضمن تكافؤ الفرص للجميع ومحاسبة سليمة لأن آلية استيفاء الرسوم يفترض أن تكون بسيطة أي نسبة من نسبة محددة، أن تكون الحكومة حريصة على تحصيل هذه المبالغ وجمعها في صندوق خاص تؤمن عليه ويخصص فقط وحصراً لإعادة الأعمار، ونحن كمراقبين نتوقع من الحكومة العمل وفق هذه الآلية وسنكون كلنا راضين عن تنفيذ التشريعات المتعلقة بهذه الضريبة.

**فيما أوضح خبراء بأن الحكومة تأخرت في إجراءاتها التدخلية مع حلول شهر رمضان** أوضح خبير اقتصادي أن موجة ارتفاع الأسعار المترامنة مع شهر رمضان كانت متوقعة، إلا أن الحكومة تأخرت في إجراءاتها التدخلية، وكل ما اتخذته فيما يتعلق بإضافة عدد من المواد إلى سلة المواد الغذائية المدعومة، وطلبها من مؤسسات التدخل الإيجابي ممارسة دورها، وفتح منافذ بيع لها، كان يجب أن يتخذ قبل بدء شهر رمضان، الذي عادة ما تشهد فيه الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً

وقل من إمكانية التزام الفعاليات التجارية بخفض أسعار المواد والسلع الاستهلاكية، التي شهدت قفزات كبيرة في أسعارها في الفترة القليلة الماضية، نتيجة ارتفاع أسعار الصرف إلى مستويات غير مسبوقة، متجاوزة حاجز 330 ليرة أمام الدولار.

وتوقع الخبير أن عدداً كبيراً من هذه الفعاليات التجارية التي كانت تضع ارتفاع أسعار الصرف، مبرراً لرفع أسعار المواد والسلع بشكل ممنهج، ستلجأ إلى إيجاد مبرر آخر لا يقل خطورة عن المبررات السابقة، إذ إنها ستستند في رفضها خفض أسعار السلع إلى أنها اشترت هذه المواد بناء على أسعار صرف مرتفعة، وبالتالي فإن بيعها للمواد والسلع وفقاً لأسعار الصرف الحالية سيلحق بها الخسارة المؤكد.

وانتقد ما يشيعة بعض التجار وتشكيكهم بعدم القدرة على المحافظة على سعر صرف منخفض.

ودعا الفعاليات الاقتصادية إلى الالتزام بقواعد العمل التجاري، والسعي لخفض أسعار المنتجات والاسيما الغذائية منها، دون التلطي خلف أعذار غير علمية، ولا تستند إلى الواقع، مذكراً إياهم أنهم عندما رفَعوا الأسعار والسلع التي كانت موجودة في متاجرهم ومستودعاتهم، كانوا يعتبرون أنهم في حال بيعهم هذه المواد لن يستطيعوا شراء غيرها من حيث الكمية، إذا لم يبيعوها على وقع سعر الصرف المتصاعد، في حين اليوم بإمكانهم بيع هذه الكميات ومن ثم شراء غيرها وتحقيق ربح، استناداً إلى القاعدة ذاتها التي اعتمدوا عليها سابقاً

## خبير يكتب: المضاربة يمكن أن تحمي الليرة السورية من الهبوط المتوالي الاقتصادي سورية - خاص:

كتب: المحلل المالي رامي العطار

ما هي المضاربة؟

المضاربة في الأسواق المالية بالمعنى الفعلي، هي عملية شراء سلعة محددة بهدف بيعها، أو تنفيذ عقود مختلفة بهدف الربح.

وبما أننا نتكلم عن عملية بيع تأتي بعد عملية الشراء، يعني ذلك بلوغ قناعة المضارب بأن المادة حققت سعرها المناسب لجني الأرباح، وبالتالي سوف يقوم المضارب ببيع السلعة وعودته الى امتلاك السيولة من جديد، ويمكن معنى البيع في أسواق العملات بمعنى عودة المضارب لشراء العملة التي قام ببيعها في البداية.

لا يمكن القول عن السوق بأنها صالحة للمضاربة إلا في حال توفر عنصرين أساسيين فيها، وهما العرض والطلب، فعندما يقوم التاجر بعملية "الشراء" فلا بد من توفر البائع، لكي يتم تنفيذ الصفقة، وكذلك الأمر عندما يقوم بجني أرباحه حالما تحقق هدفه، فلا بد من توفر المشتري.



وبهذا فمن الهام جداً توفر العرض والطلب في سوق المضاربة.

بالتالي فإن السوق تمتلك 50% من المستثمرين الذين يعتقدون أن السلعة المختارة جيدة للشراء، والنصف الباقي يعتقدون بأنها مناسبة للبيع، وتختلف النسب حسب قوة السوق وشفافيتها.

لمزيد من التوضيح فإن المضاربات موجودة في كل الأسواق الفعالة وهي التي تحدد شفافية الأسواق فكلما كانت عمليات المضاربة "ناجحة" كلما كانت السوق قوية وشفافة ومتذبذبة. إن قيمة التداول في أقوى سوق للمضاربات في العالم لا تقل عن 3 ترليون دولار يومياً، كما يتم تحديد أسعار السلع الأساسية التي نستخدمها بشكل يومي، كالسكر والبن والنفط... الخ، من خلال المضاربات في أسواق لا تملك سوى المضاربين كما عرفناهم في البداية.

هذا ولا يتم اختصار أسواق المضاربات في الأسهم والعملات فقط، بل تتكون من السلع والمعادن والنفط، كما نملك في سورية سوقاً للمضاربات الشفافة المعروفة بسوق الهال فيتم تحديد الأسعار حسب العنصرين السابقين "العرض-الطلب" فكلما زادت نسبة العرض على الطلب كلما هبط سعرها، والعكس صحيح.

وهذا سبب انخفاض أسعار البندورة على سبيل المثال في سورية صيفاً بسبب زيادة المعروض في السوق، وترتفع أسعارها شتاءً بسبب نقص المعروض وزيادة الطلب.

الآن عرفنا معنى المضاربة الحقيقي، وأنه هو المحرك الأساسي لتفاوت الأسعار بين "صعود وهبوط" وأن السوق لا تسمى بسوق شفافة إلا في حال توفر أسس المضاربة من "عرض وطلب".

أما السوق الثانية فهي سوق الرأي الواحد والتي تفتقر الى أهم عناصر الأسواق، والتي تؤدي الى سير الأسعار في "اتجاه واحد" بسبب سيطرة أحد العنصرين.

فإما أن تسير باتجاه مرتفع بشكل عامومي وسريع، بسبب انقطاع العرض وازدياد الطلب، أو تسير باتجاه هابط بشكل شاقولي وسريع، وذلك بسبب ازدياد العرض وطغيانه على الطلب.

وهذه النوعية من الأسواق، لا يتم إدراجها ضمن الأسواق ذات الشفافية، لأن من يسيطر عليها هم مجموعة من "هوامير السوق" ويقومون بتوجيهها كيفما شاؤوا، ولا يمكن المضاربة فيها لافتقادها لأحد العناصر الأساسية.

ولعل أسواق البورصات الناشئة تقع في خاتمة هذا النوع من الأسواق وكذلك بعض المؤشرات والأسهم العائدة لشركات مناهرة، وكذلك محكرو السلع، فمحكرو مادة السكر في سوق معينة، يستطيع توجيه السعر للصعود من خلال إلغاء العرض والعكس صحيح.

بإسقاط كل ما ذكرناه آنفاً على سوق الدولار مقابل الليرة السورية، نجد أن السوق تميل لشروط السوق الثانية ذات الرأي الواحد، والتي تتألف من توحيد الطلب على الدولار دون عرضه، بالمقابل عرض المزيد من الليرة دون طلبه.

وبهذه الحال سيتكون لدينا سوق باتجاه عامودي تصاعدي لسعر الدولار خلال من "التذبذبات" التي تقوم بعملية رد الأسعار للأسفل.

فماذا لا نسعى الى تحويل السوق لسوق مشابهة لسوق المضاربات، لأنها ستقوم بإيجاد العرض والطلب، وفي حال طغيان إحدى العناصر على الأخرى، فلن يتحرك السعر بنفس العنف السابق، بل سوف نؤسس لمقاومات، تتكون وظيفتها، بإعادة الأسعار من حيث انطلقت أو لمن منتصف الطريق على الأقل حسب نسب "فيبوناتشي" الشهيرة.

فكما تم تعريف المضارب، بأنه لا يدخل السوق إلا بهدف الربح ولا ينوي حمل السلعة لفترة طويلة، بل يريد الإستغناء عنها عندما يتحقق الهدف، كما تم توضيح نية المشتري في سوق الرأي الواحد، أنها ليست بانتظار البيع لما تم شراؤه، "فهو لا يرى إلا اتجاهها واحداً في السوق".

وهنا يكمن دور المضاربة، حيث تأتي بالرأي الآخر لتصنع "الدعم والمقاومة" للسوق، وذلك مع توفر العرض والطلب فالمضارب هو الشخص الوحيد الذي يقوم بعملية بيع الدولار وإعادة شراء الليرة، ليرتفع سعر الأخيرة من جديد، ومن ثم يقوم ببيعها ليشتري الدولار وتكرر العملية.

بينما لا يقوم المشتري في السوق الثانية بعرض الدولار، بل يطلب المزيد ويعرض المزيد من الليرة، ليتحرك السعر باتجاه عامودي بدون ارتدادات.

ولعل ما يعيشه واقع الاقتصاد السوري، من دمار للبنية التحتية والمصانع وتوقف عجلة الاقتصاد، سينعكس على عرض المزيد من الليرة مقابل شراء الدولار، ولكن سوق المضاربة يؤسس ليقول "إن المضاربة سوف تجعلك تشتري الدولار ثم تبعه لتربح، وهذا يؤدي الى صعود قيمة الليرة لبعض الوقت" وهنا يكمن دور المضاربة التي تعمل على تأخير هبوط الليرة المتوالي، بسبب إعادة شراؤه.

أخيراً إن من يؤدي الليرة السورية، هم من يقومون بعمليات التصريف بملايين الليرات، بهدف التخلص منها، وليس بهدف المضاربة فيها، لأن المضارب يقوم بعملية "التجميع والتصريف" وهذا ما يحقق توازن السوق.

## أسواق النفط

### خسائر قطاع النفط السوري بلغت 1.2 تريليون ليرة



أكدت مصادر "وزارة النفط" أن خسائر الإنتاج المباشر للنفط والغاز بلغت 69.4 مليار ليرة، موزعة بين نفط وغاز مسروق مهودر بالحرق، حيث تم سرقة 5 ملايين برميل نفط خفيف ونحو 1.3 مليون برميل نفط ثقيل، ونحو 14 ألف طن غاز منزلي نظيف.

ووفق صحيفة "الثورة" الحكومية فإن الخسائر المادية المباشرة "مواد ومعدات إصلاح" فقد بلغت 86.6 مليار ليرة، ليكون مجموع خسائر الإنتاج المباشر للنفط والغاز 156 مليار ليرة، وطبعاً هذه الأرقام تم احتسابها على أساس سعر صرف الدولار 98.6 ليرة، فيما احتسبت أسعار النفط وفق سعر 102 دولار لبرميل النفط الخفيف و81.4 دولاراً لبرميل النفط الثقيل.

أما عن الخسائر غير المباشرة لإنتاج النفط والغاز لغاية 30-6-2013، فقد تجاوزت تريليون ليرة سورية، وهذه ناتجة عن تأجيل إنتاج النفط ونقله، فقد كان من المفترض إنتاج 166 مليون برميل نفط ثقيل و64 مليون برميل نفط خفيف إضافة إلى 3.9 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي (5.437 أطنان غاز منزلي).

وبالتالي فقد بلغ إجمالي خسائر تأجيل إنتاج النفط والخسائر المباشرة لإنتاج النفط 1.2 تريليون ليرة، منذ بداية الأزمة بتاريخ 15-3-2013.

### البدء ببيع 20 لتر بنزين أسبوعياً لكل سيارة في حلب

أوضح عضو المكتب التنفيذي لمجلس "محافظة حلب" عماد الدين غضبان، أنه سيتم ببيع 20 ليتر بنزين أسبوعياً لكل صاحب سيارة خلال الفترة الحالية، موضحاً أن المحافظة وضعت آلية عمل دقيقة لضبط آلية العمل والبيع بالشكل المطلوب.

ولفت عضو المكتب التنفيذي وفق وكالة الأنباء الرسمية "ساتنا"، إلى أن العمل جارٍ لافتتاح المزيد من محطات الوقود خلال الأيام القادمة وبما يسهم في توفير مادة البنزين بشكل أكبر.

في حين أكد محافظ حلب محمد وحيد عقاد، أنه تم تأمين كميات كبيرة من مادة البنزين وأن خمس محطات وقود بدأت الخميس فعلياً ببيع البنزين لمالكي السيارات بالسعر النظامي، في إطار الجهود الحكومية المبذولة لتأمين المحروقات في مدينة حلب،

وأشار محافظ حلب إلى ضرورة الالتزام بالدور على المحطات، موضحاً أن عمليات البيع تتم عبر محطات الباش وطبية وتتان وشمس والشياح المنتشرة في عدد من أحياء المدينة.

وأكد المحافظ حرص الحكومة على مواصلة العمل على توفير احتياجات أهالي حلب، من المحروقات والمواد الأساسية خلال الأيام القادمة، بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

### تعيين مدير جديد لشركة توتال الفرنسية للنفط في سورية

الاقتصادي سورية - خاص:

صانق وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ظافر محبك على قرار تعيين بيار أولينجير من جنسية لوكسمبورغ مديراً عاماً لفرع شركة "توتال" للاستكشاف والإنتاج النفطي في سورية.

وبحسب القرار الذي حصل موقع "الاقتصادي" على نسخة منه، فإن القرار جاء بناء على طلب الشركة، وقد حفظت الوثائق المؤيدة لهذا التصريح في إضارة الشركة، وسجل في صفحة سجلها 474/ت وإشعاراً بذلك أعطي هذا الإيصال بعد أن استوفي عنه الرسم البالغ 25 ألف ليرة سورية بموجب الإيصال رقم 100524 تاريخ 26-6-2013.

وتعتبر شركة "توتال" متوقفة عن العمل الميداني في سورية، منذ أن أعلن متحدث باسم الشركة عام 2011، أن المجموعة الفرنسية أبلغت السلطات السورية أنها ستوقف إنتاجها في البلاد، معتبراً أن القرار يأتي ذلك امتثالاً لعقوبات الاتحاد الأوروبي.

وكانت "توتال" أعلنت أنها خفضت إنتاجها النفطي في سورية بعد حظر صادرات النفط السورية، وتعمل الشركة الفرنسية في مشروع مشترك تملكه مناصفة مع الشركة السورية للنفط التي لم تدرج في قائمة الشركات المستهدفة بعقوبات الاتحاد الأوروبي، بحسب "رويترز".

وباشرت شركة "توتال" أعمالها في سورية منذ عام 1988 من خلال تشغيل امتياز دير الزور عبر شركة "دير الزور" للنفط شركة مشتركة 50% "توتال" و50% الشركة السورية للنفط، وقامت في العام 2010 باستخراج ما يصل إلى 14 ألف برميل من النفط الخام من سورية، أي 1% من إجمالي إنتاجها، كذلك تنتج الشركة الفرنسية الغاز الذي لا يخضع للعقوبات الأوروبية.

وتعتبر "توتال" الشركة الأوروبية الثانية التي تعلن وقف إنتاجها في سورية بعد شركة "شل" النفطية الهولندية التي أعلنت الجمعة وقف أنشطتها وأعمالها في سورية تنفيذاً لحزمة العقوبات الأوروبية لتكون أول المستجيبين للعقوبات.



## اقتصاد المجتمع

### تحديد كميات وأسعار مادتي الشاي والبرغل الخاضعتين لنظام التوزيع المقنن



حددت "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك" كميات مادتي الشاي والبرغل المقرر توزيعهما بموجب نظام التوزيع المقنن بـ 300 غرام من مادة الشاي و3 كيلو غرامات من مادة البرغل لكل شخص عن أشهر تموز وأب وأيلول من العام الجاري.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" عن الوزارة قولها إنه: "سيتم توزيع الشاي والسكر بموجب القسائم التموينية بطاقة 2003 ورقم القسيمة 72/71، وبسعر 180 ليرة سورية لكل 300 غرام من الشاي و180 ليرة سورية لكل 3 كيلو غرامات من البرغل".

ولفتت الوزارة إلى أنه "يتم تسليم القسائم 72/71، من قبل المتعاملين بالمواد المقننة إلى المراكز الاستهلاكية في بداية تشرين الأول القادم".

يشار إلى أن لجنة إعادة هيكلة الدعم أضافت خلال الأسبوع الماضي، الشاي والبرغل على القسيمة التموينية لتلبية احتياجات الأسر مدعومة وأقرت بيع المواطن 2 كيلو غرام من السمرة و2 كيلو غرام من الزيت بأسعار مدعومة من خلال دفتر العائنة.

### أربع مواد غذائية أساسية تستهلك ما نسبته 62% من دخل الموظف الشهري الاقتصادي سورية - خاص:

وسيم وليد إبراهيم

شهر رمضان استقبال المستهلكين بزيادات مفاجئة ومتواترة في الأسعار حتى بات المستهلك في حيرة من أمره، وكما يقال: "الأسعار نار والمستهلك محتار"، وبالطبع فإن المستهلك أخذ بالبحث عن مواد غذائية رخيصة الثمن والتي يمكن أن تغطي حاجته، ولكن معظم السلع في السوق اشتركت بصفة واحدة وهي ارتفاع الأسعار، ففيروس الأسعار لم يترك سلعة إلا وأصابها بالعدوى السريعة دون إيجاد أي عقار ناجح يحد من تأثيره.

المواد الغذائية الأساسية التي تشكل لدى المستهلك الهاجس الأكبر له، وخاصة أن أي ارتفاع في أسعارها سيؤثر على دخله بشكل مباشر لأنه لا يمكنه الاستغناء عنها، وأصبحت هذه المواد تشكل عبئا ثقيلا على مختلف المستهلكين، وتشمل هذه المواد: "الأرز - السكر - الزيت - السمون - الشاي - البيض - اللبن - اللبنة - اللحوم وغيرها"، وفي حال استعرضنا الأسعار الرائجة لأربعة مواد أساسية فقط ولتكن "السمون - الزيوت - الأرز - السكر" فإن سعر كيلو الأرز بلغ 275 ليرة سورية.

وبالطبع فإن أسرة مكونة من أربعة أشخاص تحتاج شهريا إلى ما لا يقل عن 16 كيلو أرز في حال تناولت في الأسبوع الواحد وجبتان فقط من الأرز، وبالطبع فقد تم حساب أن الوجبة الواحدة تستهلك 2 كيلو من الأرز ويعتبر حد وسطي لأربعة أشخاص، ويبلغ سعر 16 كيلو غرامات من الأرز 4400 ليرة، أما في حال اشترى المستهلك الأرز الفرط فإن سعر الكيلو الواحد بلغ 200 ليرة أي أن سعر 16 كيلو يبلغ 3200 ليرة، أما

بالنسبة للزيت فإن الأسرة تحتاج إلى 6 لتر من الزيت الأبيض شهريا كحد وسطي، ويبلغ سعر اللتر 500 ليرة وهو يعتبر من النوعية الوسط أيضا، أي أن سعر 6 لتر يبلغ 3000 ليرة سورية، أما بالنسبة للسمون فهو يحتاج ما لا يقل عن 2 كيلو سمونة، على اعتبار أن استهلاك السمون أصبح أقل، نتيجة غلاء أسعارها واتجاه المستهلك إلى الزيوت بدلا عنها، ويبلغ سعر كيلو السمونة الفرط 600 ليرة أي أن السمونة ستكلفه شهريا ما لا يقل عن 1200 ليرة.

أما بالنسبة للسكر فإن متوسط استهلاك الأسرة المكونة من أربعة أشخاص هو 1.5 كيلو أسبوعيا، أي تحتاج الأسرة على مدى شهر إلى 6 كيلو غرامات من السكر، ويبلغ سعر السكر الحر ما بين 110-115 ليرة ولنقل أن سعره 110 ليرة، أي أن سعر 6 كيلو غرامات هو 660 ليرة.

وفي حال وقفنا على مجموع الأرقام السابقة نجد 8600 ليرة، وهو لأربعة مواد غذائية أساسية فقط.

وبحسب مرسوم زيادة الرواتب الأخير فقد نص على أن يزداد الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشارك غير المشمول بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم 50 لعام 2004 ليصبح مبلغا وقدره 13670 ليرة سورية شهريا.

إذا فالحد الأدنى للأجور هو 13670 ليرة ونجد أن مواد "السكر - الزيت - السمون - الأرز" تستهلك كما ذكرنا 8600 ليرة، أي ما نسبته 62% من حجم الراتب الشهري للموظف، وبالطبع لم نأتي بعد على ذكر باقي المواد الغذائية الأساسية سواء البيض أو اللبنة واللبن والشاي وسواها.

## تقرير: 20 طن قيمة التهريب اليومي من السجائر



### وانتشار الماركات الأجنبية لرخصها

ذكر تقرير "نقابة عمال التبغ" للعام 2012، إلى انتشار آلاف الباعة الجدد للدخان من كل صنف ونوع وبعضها خطر على الصحة وذلك إلى جانب الهجوم على معامل التبغ السورية ومحاولة إغلاقها، مشيراً إلى أن معمل التبغ في دمشق وحلب متوقفان عن العمل بشكل كامل ومعمل اللاذقية هو الوحيد الذي ينتج السجائر.

فيما بين تقرير لصحيفة "تشرين" الحكومية، أن "ماركات الدخان الأجنبي انتشرت في الأسواق مؤخراً وأسباب انتشارها، هو السعر الرخيص هو أهم الأسباب لذلك"، مبيناً أن "الاستهلاك اليومي من هذه المادة يقدر بنحو 70 طناً، فيما لايتجاوز الإنتاج المحلي اليومي 50 طناً، مايعني أن التهريب اليومي من السجائر يقدر بـ20 طناً يومياً".

وأوضح أن "معمل التبغ في دمشق وحلب متوقفان عن العمل بشكل كامل، فيما يحاول معمل اللاذقية وحده سد النقص من مادة السجائر لتبلغ نسبة تنفيذ خطة مؤسسة التبغ إلى 42% فقط حتى شهر أيار"، مشيراً إلى أن "التهريب الكبير للتبغ استفحل بعد معاناة قطاع النقل والقطاع الزراعي".

بدوره، قال رئيس "الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والتبغ" إبراهيم عبيدو، أنه "بعد توقف معمل التبغ في حلب ودمشق، فإن معمل اللاذقية هو الوحيد الذي ينتج السجائر وقدم هذا العام إيرادات لخزينة الدولة وصل إلى 14 مليار ليرة".

وبين أنه "بناء عليه رصدت مكافآت للعمال من نسبة الربح بمبالغ متوسطة وصلت إلى 10 آلاف ليرة لكل عامل، وما زال العمال في معمل حلب ودمشق يتقاضون أجورهم وطبايتهم بشكل كامل".

من جهته، قال مصدر آخر، إن: "توقف معمل حلب ودمشق سبب نقصاً خطراً في السوق من مادة التبغ، حيث إن الاستهلاك اليومي من هذه المادة يقدر بنحو 70 طناً، فيما لايتجاوز الإنتاج المحلي اليومي 50 طناً، مايعني أن التهريب اليومي من السجائر يقدر بـ20 طناً يومياً".

وحول ماركات الدخان الأجنبي المنتشرة في الأسواق وأسباب انتشارها، أشار التقرير إلى أن "السعر الرخيص هو أهم الأسباب لذلك، وخاصة بعد أن حلت أسعار الدخان الأجنبي المستورد عن طريق مؤسسة التبغ، حيث أصدرت المؤسسة لائحة أسعار جديدة لمبيع الكيلو غرام الواحد «خمس كروازات من الدخان الأجنبي المستورد للسوق الداخلي»".

ويصل سعر الكيلو غرام من صنف دخان "كنت" إلى 9275 ليرة ومن "روثمان" إلى 8250 ليرة و"اللوكي كرتون" 7250 ليرة و"اللوكي ورق" 6250 ليرة و"دينفر سليم" 3700 ودينفر 3200 ومن صنف "فيشر" 3200 ليرة وكينغدوم 3100 ومعسل "النخلة" بواقع كروازين 2400 ليرة.

من جهته، قال أحد الباعة الجوالين، أن "أسعار الدخان ارتفعت خلال الأزمة بمعدل 3 أو 4 أضعاف حيث ارتفع سعر اللوكي مثلاً من 40 إلى 130 ليرة، مؤكداً أن الصنف الأجنبي يدخل إلى الأسواق حالياً عن طريق التهريب حصراً مثل ميكادو وماستر وبيكتر".

وأضاف أن "الأصناف الجديدة تباع بأسعار أرخص من الأسعار المتعارفة عليها"، مؤكداً أن "كل أنواع السجائر متوافرة، لكن بعض المستهلكين لايتستطيعون شراء الدخان الغالي لذا يفضلون هذه الأنواع الجديدة التي تباع بأسعار تتراوح بين 55 أو 80 ليرة للعبوة الواحدة".

أما الجهات الرقابية وجهاز مكافحة، فهو يأتي على الإخباريات بين الفينة والأخرى، حسبما أفاد البائع نفسه، وفي كل مرة يهرب الباعة الجوالون من عناصر مكافحة ويعودون فور ذهابهم.

## تقرير: ارتفاع أسعار اللحوم في أقل من أسبوع أكثر من 50%

ذكر تقرير صحفى، أن مؤشر أسعار اللحوم البيضاء والحمراء استمر بالتصاعد طوال شهور الأزمة الراهنة لكن مؤخراً سجلت ارتفاعاً قياسياً تصدرت بسببه قائمة السلع الأكثر غلاءً بعد تجاوز نسبتها في أقل من أسبوع أكثر من 50% بالتزامن مع تصاعد سعر الدولار بشكل زاد حدة فوضى الأسواق.

وتراوح سعر لحم الغنم بين 2000-2600 ليرة ولحم العجل بين 1600-1800 ليرة بينما يباع الفروج بين 450-550 ليرة لكن في مطلق الأحوال هذه الأسعار الخيالية لا تتناسب مع دخل المواطن المحدود.

بدوره، قال رئيس "جمعية اللحامين" بسام درويش، إن: "صعوبة نقل المواشى وارتفاع أجوره من الريف إلى المدينة تعد السبب الرئيس في غلاء اللحوم لكن تضاعف سعرها في الآونة الأخيرة مرده اتساع نطاق التهريب بعد تقديم المهربين سعراً أعلى حتى وصل سعر كغ الخروف الحى 750 ليرة".

ورفض درويش، أن "يكون الدولار سبباً أساسياً في ارتفاع سعر اللحم عند استمرار اللحامين في البيع بالسعر ذاته عند انخفاض سعر الدولار إلى 270 ليرة بشكل يبين أن الخلل عائد في جزء منه إلى جشع بعض اللحامين المتكئين في أفعالهم على غياب الرقابة التمييز".

وأشار إلى أن "المواطنين ساعدوهم في تحقيق غاياتهم بسبب الإقبال على شراء اللحوم حتى مع غلاتها الكبير مع أنه يفترض تغيير عاداتهم الاستهلاكية عبر الاقتصا على شراء كمية قليلة حسب الحاجة بشكل يجبر اللحامين على تخفيض أسعاره".

من جهته، بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق جمال شعيب، أن "ارتفاع اللحوم سببه ارتفاع الطلب على المادة بحلول شهر رمضان الكريم وقلة المعروض، ومن أجل معالجة هذا الوضع رفعت المديرية كتاباً للجهات المعنية بشأن تسهيل دخول اللحوم إلى المدينة بشكل يؤدي إلى تخفيض أسعارها بعد توافر كميات كافية م".

ورفض "تحميل الرقابة مسؤولية غلاء اللحوم باعتبارها تقوم بواجبها عبر تنظيم جولات مستمرة على السوق بدليل تنظيم يوم واحد فقط حوالي 67 ضابطاً، 24 فقط في باب سريحة شملت لحوماً ومواد غذائية وغيرهم".

مركز بناء السلام والديمقراطية

(BRIDGE)

Peace Building And Democracy Think Tank

ph: 963 11 27 72 334----mob: 963 955 71 11 22

<https://www.facebook.com/Bridge.Thinktank> [Bridge.syr@gmail.com](mailto:Bridge.syr@gmail.com)



لمقترحاتكم نرجو مراسلتنا على البريد الالكتروني نرحب بأرائكم و مقترحاتكم

للنشر نرجو ارسال النشرات مع الاسم الكامل و صورة شخصية

ليصلكم كل ما يصدر عن المركز ارسل لنا طلب اشتراك بالنشرات [m-alshammaa.bridg@hotmail.com](mailto:m-alshammaa.bridg@hotmail.com) - [Bridge.syr@gmail.com](mailto:Bridge.syr@gmail.com)